



كلمة المملكة المغربية في الاجتماع 18 لهيئة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
أبو ظبي: 02-07 نونبر 2019

في البداية أود التوجه بالشكر الجزيل لدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة على تكريمها باستضافة أشغال الدورة الثامنة عشر لهيئة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وأثني على الجهود المبذولة لإنجاح فعاليات هذه التظاهرة العالمية.
كما أتقدم بخالص التهاني إلى معالي السيد سهيل المزروعى، وزير الطاقة والصناعة بدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، بمناسبة انتخابه رئيسا لهذه الدورة.
والشكر موصول كذلك إلى سعادة السيد المدير العام لهيئة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وفريق عمله على الجهود المبذولة لإشعاع المنظمة الأممية.

السيدات والسادة الحاضرين،

اسمحوا لي بالتطرق سريعا إلى التجربة المغربية التي رسمت منذ سنة 2005 سياسة التنمية الاقتصادية بالتركيز على النظرة القطاعية ومصاحبتها بإرادة تنمية القطاع الصناعي.
للاستفادة من فرص الثورة الصناعية وكسب رهان التنافسية المستقبلية، اختارت الصناعة المغربية الاستقلالية عن عامل " تكلفة الإنتاج"، كميزة تنافسية رئيسية، فالطموح المغربي اليوم هو أن تكون في طليعة الابتكار وتخطي الحدود التكنولوجية، قصد اقتراح عرض صناعي مستقبلي يستجيب للمعايير الدولية للسوق.

وعليه فالمنافسة داخل الثورة الصناعية الرابعة ستكون على الإبداع والابتكار، الأمر الذي يتطلب قدرة كبيرة للوصول إلى المواهب. فالمملكة المغربية تسعى لأخذ مكان ضمن هذه التنافسية، فالأمر يتعلق بموقع استراتيجي يتحدى نسيجنا الصناعي ومنظومتنا للتكوين والتعليم العالي وكذا سياستنا في البحث العلمي.

الفكرة هي جعل الصناعة المغربية متصلة بشكل أفضل، أكثر ديناميكية وشمولية، وهذا ما يتطلب مقاربة شاملة ومتماسكة مبنية على تأسيس منطق قوي للشراكة بين القطاعين العام والخاص، كما أن جانب التكوين يبقى أساسيا، خصوصا أن الكفاءات الصناعية تمشي في خط متوازي مع حركية الموارد البشرية المنخرطة في الابتكار وتراكم المعرفة.

في سبيل مواكبة الجهود التصنيعية وتحقيق أهداف التنمية الصناعية المستدامة، وقعت المملكة المغربية بداية هذه السنة مع هيئة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية برنامج شراكة، لتكون أول دولة عربية تستفيد من برنامج بهذا الحجم داخل الهيئة الأممية، وهو ما يمثل شهادة اعتراف بالمجهودات المبذولة من قبل المغرب في ميدان التنمية الصناعية.

وعليه أود إثارة الانتباه لمكونات التعاون جنوب- جنوب والتعاون الثلاثي الأطراف، فالمغرب يؤكد على إرادته لتطوير الشراكة الناجحة مع هيئة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لخدمة التعاون جنوب جنوب والتعاون الثلاثي القوي والشامل، خصوصا مع الدول الإفريقية.

في ظل تحرير التجارة العالمية والانفتاح على الأسواق الدولية، تجد إفريقيا نفسها في مواجهة التنافسية، وهو ما يجعل تنمية الابتكار وتطوير البنية التحتية كعاملين أساسيين لمواجهة هذا التحدي. التصنيع في إفريقيا قضية مهمة من شأنها أن تساعد على زيادة الإنتاجية عبر تحفيز التطور التكنولوجي والابتكار بالموازاة مع خلق مناصب عمل كفأة في القطاع المهيكل.

الثورة الصناعية الرابعة يمكن أن تشمل القارة الإفريقية وتجلب فرصا كثيرة، فالعديد من الدول الإفريقية تسعى لخلق الابتكار وتستعمل التكنولوجيا الحديثة في ميدان المعلومات والاتصال، قصد تقديم خدمة عمومية أفضل وتعزيز الاندماج في عملية صنع القرار.

في الختام، أود التأكيد على أن المملكة المغربية تنظم إلى إعلان جمهورية مصر العربية، باسم المجموعة العربية، كما تجدد إرادتها ورغبتها في توثيق أوجه التعاون والشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية من أجل تنفيذ الدول السائرة في طريق النمو لأهدافها في مجالات التنمية الصناعية والابتكار وتطوير البنية التحتية، وكذا من أجل تحقيق أهداف برنامج شراكة دولة PCP، الموقع بين المملكة المغربية وهيئة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

السيدات والسادة الحاضرين، أشكر لكم حسن إصغائكم وأتمنى لكم إقامة طيبة بأبو ظبي.